Giving Peace a Chance

حرب السودان المنسية

ان تقف اليوم

أفضل من الغد

تقارير سلاميديا

21 سيتمبر 20215

حرب السودان المنسية
ان تقف اليوم أفضل من الغد

21 سبتمبر 2025
تقارير سلاميديا

هذا التقرير تم إعداده من تقارير سابقة وفق خطة، وبعد وضع التحديثات الضرورية بغرض جمع أدلة حول أثر الحرب الحالية في السدان على حياة المدنيين. وبالتالي، فهو تقرير مناصرة بالأساس، يستهدف تسليط دائرة ضوء واسعة على الأوضاع الإنسانية في ظل هذه الحرب وانسداد آفاق الحلول السياسية. الرسالة الأخيرة التي يريد التقرير توصليها إلى طرفي الحرب، والمجتمع الدولي والإقليمي، أن هذه الحرب لابد أن تقف اليوم قبل غداً، فكل لحظة زمنية تمر، تفاقم الأوضاع الإنسانية بصورة تجعل من معالجتها أقرب إلى المستحيل، وتتعقد الحلول السياسية.

إن المدنيين في السودان لا يموتون برصاص الحرب فحسب؛ بل يقتلهم الصمت والتجاهل الموجع لمأساة إنسانية لم يشهد لها العالم مثيلاً. ففي الوقت الذي تتركز فيه أنظار العالم على ضحايا المعارك، يموت آلاف الناس في صمت مطبق تحت وطأة الأوبئة التي تصيب الأطفال، النساء والمسنين في المخيمات والقرى، دون أن تلتقطهم كاميرات العالم أو تصلهم قوافل النجاة. إنها حرب من نوع آخر، بلا صدى، لكنها لا تقل فتكاً. فهؤلاء الذين يموتون اليوم في صمت بسبب غياب الماء النظيف، انهيار المشافي، انتظار دواء لن يأتي، وتلوث النظام البيئي المحيط نتيجة استخدام الأسلحة الكيميائية، لا يحتاجون إلى بيانات مناصرة وتعاطف؛ بل إلى أفعال تنقذ أرواحهم. كل لحظة تأخير في التدخل هي فرصة أخرى لانتصار الموت. فهل سيتحرك الضمير الإنساني قبل أن تحول الأوبئة السودان إلى مقبرة مفتوحة لشعب بأكمله؟

هناك حاجة ماسة اليوم قبل غداً إلى وقف مستداملإطلاق النار للحد من إراقةالدماء، وتمكين وصولالمساعدات الإنسانية، وخلقمساحة للحوارالسياسي. لقد فشلت اتفاقيات سابقة لوقف إطلاق النار، ويكمن السبب في أنها ركزت فقطعلى فكالارتباط العسكري دونمعالجة القضايا السياسيةوالاجتماعية الأساسية، أوتضمين الأصواتالمدنية. يعد وقف إطلاق النار الشامل الذي يشاركفيه المدنيونوالفئات المهمشة ويعالجالأسباب الجذرية أمراًحيوياً للسلام الدائم في السودان، دون ذلك، فإننا سنعيد تكرار اختراع عجلة الحرب مرات ومرات.

يركز هذا التقرير على مناقشة قضيتين أساسيتين، التطورات السياسية وفرص تحقيق السلام في السودان، الأزمة الإنسانية وفرص معالجتها.

التطورات السياسية /العسكرية وفرص تحقيق السلام في السودان

بعد ما يقرب من الثلاث أعوام على اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣، في السودان، ما زالت الأوضاع السياسية والإنسانية تنحدر بتسارع مخيف نحو هاوية الضياع وفقدان الأمل في عودة السودان كدولة موحدة إلى ساحة المجتمع الدولي. ومع تزايد وتيرة الحرب والتغيرات النوعية في أنماط العنف الناجمة من استخدام الطائرات المسيّرة، المدفعية الثقيلة والأسلحة الكيميائية، تنفتح أمام مستقبل السودان سيناريوهات قاتمة للغاية، مع انحسار فرص مواجهة الأزمات الإنسانية المتفاقمة إلى أدني حدودها، وارتفاع وتيرة خطاب الكراهية وتزايد معدلات التجييش والانخراط المجتمعي في الحرب.

في ظل هذه التعقيدات التي وصلت إليها حرب السودان، وتعدد الفاعلين العسكريين في ساحات القتال، واختلاف منطلقاتهم، هل ستكون هناك أية فرصة لاتفاق على وقف إطلاق النار؟ نطرح هذا السؤال على الطاولة واضعين في الذهن إن المدخل لوقف الحرب وتحقيق السلام يبدأ من خطوة إقرار وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة؛ سواء إن كان ذلك بإرادة ذاتية، أم نتيجة الوصول إلى نقطة توازن الضعف، أو تدخل دولي/إقليمي. وعليه، فإن قراءة التطورات السياسية والعسكرية وشبكة المصالح التي تغذي الحرب بين الأطراف المتحاربة وحلفائهم قد تعطينا مؤشرات تسهم بهذه الدرجة أو تلك في جهود السعي لتحقيق إطلاق للنار يكون مدخلاً لوقف الحرب وإنقاذ ملايين المدنيين.

تطورات الأوضاع العسكرية
معسكر القوات المسلحة وحلفائها

إن المهام الدستورية للجيوش، هي حماية دستور الدولة والشعب والأرض في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان احترام سيادة حكم القانون، الحكم المدني الديمقراطي وحقوق الإنسان. لكن البعض يتهم القوات المسلحة السودانية بعدم التقيد بالمهام الموكلة إليها وفق هذا المبدأ الدستوري، إذ تدخلت في الحياة السياسية عبر عدة انقلابات على الأنظمة الديمقراطية؛ علاوة على اسهامها بصورة كبيرة في عمليات تكوين المليشيات القبلية والأيديولوجية، ما أدي إلى تحطيم المجتمعات في مناطق مختلفة من السودان (شريف حرير، تريجي تيفديت ١٩٩٤).

ومع اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل تزايد اعتماد القوات المسلحة السودانية على استخدام واستغلال المليشيات القبلية والأيديولوجية في حربها ضد قوات الدعم السريع، وهي علاقة خلت من البعد السياسي، بل هي أقرب إلى علاقة المرتزقة، ومثال لذلك، حركات الكفاح المسلح من دافور وقوات الأورطة الشرقية بقيادة الأمين داؤود، إضافة إلى قوات مصطفى تمبور ودرع السودان وغيرها من المليشيات ذات التوجه الإسلامي، أبرزها كتيبة البراء بن مالك، والبنيان المرصوص.

معسكر الدعم السريع وحلفائه

تنحدر قوات الدعم السريع في الأصل من مليشيا (الجنجويد) التي كانت تقاتل حركات التمرد (الكفاح المسلح) في إقليم دارفور وجنوب كردفان/جبال النوبة؛ وقد تحولت إلى قوة نظامية تتبع للقوات المسلحة بقانون في العام 2013م. توسعت مهام قوات الدعم السريع إلى المساهمة مع القوات النظامية (الجيش والشرطة وجهاز المخابرات) في البلاد في تعزيز القبضة الأمنية لنظام الإنقاذ في المدن المختلفة، بما في ذلك العاصمة الخرطوم. علاوة على ذلك أوكلت لها مهام حراسة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية بالتنسيق ودعم من الاتحاد الأوروبي في العام 2015م، فانتشرت في الصحراء ومنطقة المثلث الرابط بين السودان وليبيا ومصر، وشاركت في حرب عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن جنبًا إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية. بعد اندلاع ثورة ديسمبر 2018م ضد نظام الإنقاذ، أعلن قائد قوات الدعم السريع انحيازه للثورة التي أسقطت الرئيس السابق عمر البشير، وحاز قائدها محمد حمدان دقلو على عضوية المجلسين العسكري والسيادي. خلال فترة الأربع سنوات الانتقالية، ازداد قوام قوات الدعم السريع من 25 ألف جندي لتبلغ ما بين الـــ 60 إلى 100 ألفاً من الجنود والضباط وضباط الصف حتى لحظة اندلاع الحرب في أبريل 2023م.

بعد اندلاع الحرب انضمت عدة فصائل مسلحة إلى قوات الدعم السريع منذ الأشهر الأولى، أبرزها حركة (شجعان كردفان) بقيادة رحمة الله مهدي الملقب بـ (جلحة)، ومجموعة عبد الله حسين، إضافة إلى حركة تماذج التي يقودها محمد علي قرشي، كما انضمت إليها الحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو إضافة إلى حركات تحرير السودان المجلس الانتقالي بقيادة الهادي إدريس، وتجمع قوى تحرير السودان بقيادة الطاهر حجر، والتحالف السوداني بقيادة حافظ عبد النبي، وحركة العدل والمساواة بقيادة سليمان صندل، تحت مظلة تحالف (تأسيس) في فبراير ٢٠٢٥م.

تطورات الأوضاع السياسية

على صعيد التطورات السياسية، برزت العديد من المبادرات بوساطات إقليمية ودولية هدفت إلى تحقيق وقف لاطلاق نار، والدخول في تسوية سياسية؛ غير أن جميعها لم تنجح. فمنذ اندلاع الحرب في السودان تم الإعلان عن 10 هدن إنسانية في الفترة ما بين 15 أبريل 2023 إلى أوائل يوليو 2023م، جميعها تراوحت مدتها ما بين عدة ساعات وحتى أسبوع، وقد تعرضت معظمها الى اختراقات، ولم تصمد طويلًا. وحسب مراقبين فإن أسباب فشل محاولات وقف إطلاق النار تعود إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الطرفين للالتزام بالهدنة، ضعف آليات المراقبة، وتبادل الاتهامات بالانتهاكات، بالإضافة إلى تركيز المحادثات على الجانب الإنساني دون ربطها بالقضايا السياسية الأساسية.
يزداد المشهد تعقيداً بسبب دعم قوى إقليمية ودولية لأطراف الحرب. ويقول الباحث في دراسات السلام، الدكتور عاطف عجيب، إن هناك عوائق جوهرية تُقوّض أي اتفاق، تكمن في عدم التماثل في المصالح، (رفض قوات الدعم السريع لهدنة الفاشر، بينما وافقت القوات المسلحة)، ويُظهر هذين الموقفين انعدام الثقة وتضارب الأولويات. ويرى عجيب أن انتهاك الهدنات السابقة (مثل هدنة جدة مايو 2023) جعل الطرفين يتعاملان بأقصى درجات التشكيك. وذكر أن قوات الدعم السريع ترى في الهدنات فرصة لإعادة تنظيم صفوفها، بينما تستغلها القوات المسلحة لتعزيز مواقعها. مشيرًا الى أن وجود عشرات الفصائل (حركات مسلحة إقليمية، ميليشيات قبلية، وجماعات مصالح اقتصادية) يجعل التفاوض كتلة متشابكة، وأن أي اتفاق يحتاج لإجماع، هو أمر غير واقعي في الوقت الراهن. علاوة على غياب الرغبة الحقيقية في السلام، حيث يعتمد كلا الطرفين الرئيسيين على الحرب لتحقيق مكاسب؛ حيث تسعى قوات الدعم السريع لشرعنه وضعها كقوة سياسية عبر السيطرة العسكرية، بينما تحاول القوات المسلحة استعادة هيبتها ومناطق حيوية (مثل الفاشر). واستبعد خبير في مراقبة وقف إطلاق النار- فضل حجب اسمه- توقف إطلاق النار في الوقت القريب، خاصة في ظل التجييش المستمر الذي تشهده البلاد هذه الأيام، وخلق مليشيات مسلحة إضافية، وقال إن تجربة الاتفاقيات السابقة كانت مبنية على أن أطراف الحرب محدودة، أما الآن فالكم الكبير للمليشيات المسلحة يجعل أمر السيطرة عليها غاية في الصعوبة، ويحتاج إلى عمل قوي من قبل المجتمع المدني وضغط أقوى من الشعب السوداني، والمجتمع الدولي.

مع استمرار المعارك الدامية والخراب الذي طال معظم البلاد، اتجهت أطراف الحرب إلى تشكيل حكومتين متنافستين في إطار البحث عن الشرعية المفقودة منذ 25 أكتوبر 2021م، كما تقول القوى السياسية المدنية. فالقوات المسلحة وحلفائها أتت بالدكتور/ كامل ادريس، رئيساً للوزراء بعد مرور أكثر من عامين من اندلاع الحرب، لتصنع منه قناعاً مدنياً يغطي الوجه العسكري لنظام بورتسودان. في المقابل خرج إلى العلن تحالف (تأسيس) الذي يقوده محمد حمدان دقلو، قائد الدعم السريع وينوبه عبد العزيز الحلو قائد الحركة الشعبية – شمال؛ وجيء بالسيد/ محمد حسن التعايشي، رئيساً مدنياً للوزراء، تحت إمرة ذات الطابع العسكري.

هل تنجح خارطة طريق دول الرباعية في فرض وقف لإطلاق النار

صدر عن الاجتماع المشترك لوزراء خارجية الدول الأربع (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة ومصر)، بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥ بيانًا مشتركًا ينادي باستعادة السلام والأمن في السودان. تلخصت أبرز نقاط البيان في الآتي:

1. الحفاظ على سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار.
2. عدم وجود حل عسكري للنزاع واستمرارية الحرب تخلق معاناة للمواطنين السودانيين وتسبب مخاطر للسلم والأمن.
3. تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بواسطة طرفي النزاع على نحو سريع وآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان.
4. مستقبل حكم السودان متروك للشعب السوداني ليقرره من خلال عملية انتقالية شاملة وشفافة، لا تخضع لسيطرة أي طرف من الأطراف المتحاربة.
5. هدنة إنسانية، لمدة ثلاثة أشهر مبدئيًا، لتمكين وصول المساعدات الإنسانية.
6. أن تؤدي الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار،
7. من بعد ذلك إطلاق عملية انتقالية شاملة وشفافة واختتامها في غضون تسعة أشهر.
8. مستقبل السودان لا يمكن أن تُمليه الجماعات المتطرفة العنيفة، والتي هي جزء من جماعة الإخوان المسلمين أو مرتبطة بها بشكل واضح.
9. وقف الدعم العسكري الخارجي لأطراف النزاع في السودان.

إن مخرجات اجتماعات وزراء خارجية دول الرباعية يمكن اعتبارها أول اختراق فعّال في ملف الحرب في السودان منذ اندلاعها. ولقد تم الاجتماع أولاً: على مستوى وزراء خارجية كافة الأطراف المؤثرة في ملف الحرب الدائرة في السودان. ثانياً: مثلت مجموعة النقاط التي تم الاتفاق عليها من جانب، حصيلة الجهود السابقة (مفاوضات جدة، منبر المنامة، اجتماعات دول جوار السودان، مبادرات الإتحاد الإفريقي والإيقاد)، ومن جانب آخر وضعت أرضية اتفاق بين جهود الدول الأربعة للتعامل مع الأزمة السودانية بعد إن كان هذا الملف عرضة للتعامل المنفرد؛ بمعني أنه وضع كافة الجهود الدولية والإقليمية في طاولة واحدة. وبذلك يضيف ترحيب الإتحاد الإفريقي ومجموعة (أيقاد) ببيان الرباعية بعداً إقليمياًبوصفه خارطة طريق لإنهاء النزاع في السودان لتماشيه مع طرحهم السابق لإنهاء الحرب في السودان.

غير أن ردود الفعل تباينت بين طرفي النزاع في السودان، فبينما أصدرت وزارة الخارجية السودانية بياناً ذكرت فيه، إن الحكومة لن تقبل أي تدخلات لا تحترم السيادة والحق في الدفاع عن شعبها وأرضها، وترفض أي محاولة للمساواة بينها وبين (مليشيا إرهابية) في إشارة لقوات الدعم السريع، مشددة على رفض وصاية (أي جهة أو تحالف) وفقاً للبيان. وبالمقابل رحبت وزارة الخارجية في تحالف تأسيس ما ورد في الوثيقة الرباعية من دعم واضح للعملية السلمية الشاملة، وشددت على أن الحل السلمي هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع، معلنة عن استعدادها الكامل للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

هذه الردود المتباينة من طرفي النزاع في السودان تشير إلى أن الطريق نحو الحل السلمي في السودان مازال طويلاً، وأن التحديات والعقبات مازالت كبيرة، وتأكيداً لذلك فقد أعلنت الحركة الإسلامية الداعمة للقوات المسلحة رفضها لمقترحات المجموعة الرباعية بشأن إنهاء النزاع في السودان وإبعاد القوى المرتبطة بالحركة الإسلامية، كما رفضت مشاركة الإمارات في وضع حلول لأزمة البلاد.. وجاء على لسان الأمين العام للحركة الإسلامية علي كرتي، إنه يستهجن لغة بيان المجموعة الرباعية التي تنضح بالاستعلاء والتدخل السافر في شؤون السودان الداخلية ومحاولة فرض حلول خارجية. وأشار إلى أن الإمارات غير مؤهلة أخلاقياً للحديث عن الأمن والسلام في السودان، بعد تورطها في دعم الدعم السريع بالسلاح والمال والمرتزقة، كما طالبها برفع يدها عن الدعم السريع والاعتذار إلى السودانيين قبل الحديث عن السلام.

تعقيدات المشهد السياسي العسكري

بالرغم مما خرجت به اجتماعات الرباعية من نقاط مهمة، ربما قد تكون حاسمة في مسار الحرب والسلام في السودان، غير أن تعقيدات المشهد تضع تحديات كبيرة، فقد دفعت تطورات الحرب في السودان الى انضمام فصائل مسلحة مختلفة إلى طرفي الحرب للقتال في صفوفهم، وهو الأمر الذي جعلها حرباً ذات أطراف عديدة يصعب معها وجود مركز قرار موحد بسبب تعدد الفصائل المسلحة واختلاف توجهاتها وأهدافها التي دفعتها للانخراط في الحرب. يلقي الصحفي عزيز النور مزيداً من الضوء على هذه الجزئية مشيراً إلى "إن الفصائل المسلحة التي تقاتل في صف القوات المسلحة أصبح لها تأثيراً كبير اً على قرار قادة الجيش، خاصة القوة المشتركة، إضافة إلى أن هناك فصائل ليس للقوات المسلحة السيطرة عليها وهي تأتمر بأمر الإسلاميين، لذلك ليس بمقدور قادة القوات المسلحة اتخاذ قرار للاتفاق مع الدعم السريع على وقف إطلاق النار، ويعد اتفاق المنامة نموذجاً ساطعاً لهذه الوضعية المعقدة. من جانب آخر، لا يقل الوضع تعقيداً في معسكر تحالف (تأسيس) بقيادة الدعم السريع وحلفائه، فدخول الحركة الشعبية-شمال في عمليات عسكرية مشتركة مع الدعم السريع، ربما يعقد من أي مفاوضات قادمة، ولن يكون أي اتفاق لوقف إطلاق النار بين القوات المسلحة والدعم السريع مجدياً، ان لم يشمل كتلة تحالف تأسيس مقابل كتلة بورتسودان. ومن المرجح أن تتحالف أي فصائل من أي كتلة، في حال لم يشملها اتفاق وقف إطلاق النار لتخوض حرباً ضد الاتفاق وأطرافه".

لذلك، فإن هنالك اتفاق وسط معظم الخبراء والمراقبين على أن حرب السودان لم تكن، ولم تعد مجرد تنافس وصراع مصالح بين جنرالين، بل هي نتاج لعقود من التهميش، والفشل في بناء دولة مدنية ديمقراطية حقيقية، وتراكم السلاح خارج نطاق الدولة. وتحذّر مجموعة الأزمات الدولية من أن الصراع يهدد بتفكك السودان وتحوله إلى دولة فاشلة، وشددت المجموعة على ضرورة إشراك القوى المدنية في أي حل سياسي مستقبلي. ويفصل معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، أن أي حل مستدام يجب أن يعالج الأسباب الجذرية للصراع في السودان، بما في ذلك التهميش الاقتصادي والسياسي، وضرورة إصلاح القطاع الأمني، وتوحيد القوات المسلحة تحت قيادة مدنية. بينما تشير تحليلات معهد تشاتام هاوس (Chatham House) إلى أن التدخلات الإقليمية، وتضارب المصالح الخارجية، يفاقمان الصراع في السودان، يجعلان من الصعب تحقيق اختراق دبلوماسي يحقق وقفًا لإطلاق النار.

في العام 2023م، تم تسجيل ألف حالة إصابة بحمى الضنك بينها 11 حالة وفاة؛ تلا ذلك تباين في الإحصاءات حول تراكمي الإصابة بحمى الضنك في العام 2024م. ففي الوقت الذي أشارت فيه الأمم المتحدة الى تسجيل حوالي 4,544 إصابة و12 وفاة في عام 2024م، جاءت إفادة لجنة أطباء السودان المركزية أن إجمالي الإصابات في ذات العام بلغ 7,632 إصابة، بينها 253 وفاة؛ بينما ذكرت وزارة الصحة إن تراكمي الإصابات بلغ حوالي 2,024 إصابة تضمنت 9 وفيات.

وفي ذات الوقت أشار تقرير لـ وزارة الصحة الى تسجيل 24,604 إصابة بالكوليرا منها 699 وفاة؛ في حين تضاعف عدد الإصابات والوفيات إلى أربعة أضعاف في العام الحالي. وبموجب تقرير وزارة الصحة الاتحادية الصادر في الخامس من أغسطس ٢٠٢٥م، والذي أورد أن تراكمي الإصابات بلغ 96,681 إصابة، منها 2,408 وفاة مسجلة في 129 محلية بجميع الولايات خلال 30 اسبوعاً من العام الحالي. وفي ذات الوقت تشهد بعض معسكرات النزوح في عدد من مدن السودان تفشياً مريعاً لوباء الكوليرا؛ وتشير المنسقية العامة للنازحين واللاجئين إلى أن إجمالي الحالات اليومية التراكمية في معسكرات النزوح في اقليم دارفور حتى الثالث من أغسطس ٢٠٢٥م، بلغت 3,901 إصابة، منها 191 وفاة؛ وارتفعت تباعاً الى 5,211 إصابة بينها 229 وفاة بحلول العاشر من نفس الشهر. ويقول آدم رجال، المتحدث الرسمي باسم المنسقية العامة للنازحين واللاجئين، إن الكوليرا تتفشى بسرعة بين النازحين في ظل شح مياه الشرب النقية، ونقص الاحتياجات الطبية الأساسية، ونقص الغذاء في المعسكرات.

تتجسد المأساة الإنسانية في قمتها حول مصير أولئك الناجين والهاربين من آتون المعارك والدمار، والذين يبحثون عن منافذ للهروب من جحيم الحرب، بحثاً عن حلم إيجاد ملاذات آمنة دون جدوى، فقد هربت جوليا آدم من جحيم الرصاص حاملة طفلتيها على أمل النجاة؛ لكن الموت بوباء الكوليرا كان بانتظار إحدى الطفلتين على الضفة الأخرى من رحلة الهروب إلى أحد مراكز الإيواء بمدينة بورتسودان. وأصاب نفس الوباء الرجل الستيني محجوب صالح، بعد أن نزح من الخرطوم الى بورتسودان، حيث باغته إسهال حاد وتقيؤ في إحدى الليالي؛ فتم نقله على عجل إلى مركز عزل الكوليرا. وفي مناطق وسط السودان والعاصمة الخرطوم.

يموت الكثيرون بصمت نتيجة التلوث الكيميائي وسط إنكار القوات المسلحة لهذا الواقع. وفي دارفور، ومع إحكام الحصار المستمر على مدينة الفاشر تسبب شح مياه الشرب الناتج من الحصار، في تهديد حياة مئات الآلاف من المدنيين. وتفيد المتابعات أن سكان مدينة الفاشر طوال فترة الحصار ظلوا يعانون من نقص حاد في المياه، علاوة على الغذاء والدواء مصحوباً بوضع أمني يزداد سوءًا، الأمر الذي ضخّم من معاناة المواطنين هناك.

من خلال تتبع التطورات السياسية والإنسانية نخلص إلى:

1. مع الوضع في الاعتبار كل المبادرات التي طُرحت في مسار إنهاء الحرب ومعاناة المدنيين في السودان، نلاحظ أن خارطة الطريق التي طرحت بواسطة دول الرباعية، هي الأقوى طرحاً، من حيث الثقل والتأثير السياسي؛ إضافة إلى الترحيب الإقليمي الذي وجدته من الاتحاد الأفريقي ومنظمة إيقاد. ومع ذلك، فإن التحديات أمام خارطة الطريق التي طرحتها الرباعية مازالت كبيرة سواء إن كان ذلك على مستوى تعقيدات المشهد الداخلي، أو تضارب مصالح الحلفاء الإقليمين لطرفي الصراع.

2. الاستجابة للكارثة الإنسانية التي ولدتها الحرب ضعيفة، ولا تتسق مع حجم الكارثة وتنوع أوجهها، والمتتبع لمعدلات تفاقم الكارثة الإنسانية منذ بدء النزاع في السودان، يلاحظ أنها تتزايد بشكل تراكمي مضطرد حيث غطت الكارثة كافة ولايات السودان، في مقابل انحسار الدعم. وفي كثير من الأحيان يتم تسبيب قلة ونقص القدرات في مواجهة الكارثة الإنسانية بالتعقيدات الأمنية على الأرض التي يمارسها كل طرف، ومهما يكن من أمر، فإن ذلك في حد ذاته كفيل بأن تكون هنالك ضغوط أكبر على أطراف الحرب وحلفائهم الإقليمين لوقف الحرب.

نداءات قبل فوات الأوان
إلى أطراف الحرب

الحروبات والنزاعات مهما طال أمدها، فهي تنتهي إلى طاولة المفاوضات بأي صيغة كانت. لذلك فإن وقف إطلاق النار والبدء في عمليات إحلال السلام اليوم أفضل من الغد.
خطاب الكراهية وتجييش المجتمعات لا ينتج سلاماً، بل يزيد رقعة الحرب ويعمق الانقسام الاجتماعي، ويضيق من فرص الوحدة مستقبلاً.
يجب فتح كافة المعابر ورفع كافة العوائق أمام تدفق المعونات الإنسانية.
-الاعتراف بالكارثة البيئية التي سببها استخدام الأسلحة الكيميائية، وطلب المساعدة الدولية للحد من آثارها طويلة الأمد.

إلى المجتمع الدولي والإقليمي

المضي قدماً في تطوير نتائج اجتماعات وزراء خارجية دول الرباعية وخارطة الطريق إلى آليات تنفيذ لوقف إطلاق النار، وبدء عمليات السلام في السودان.
تكثيف الضغط على الحلفاء الإقليمين لطرفيي النزاع للانخراط بصورة جدية وفعالة في مساعي وقف الحرب في السودان، ووقف كافة مساعداتهم لطرفي الحرب.
تكثيف الضغوط على طرفي الحرب في السودان بكافة السبل لفتح الطريق والمعابر أمام تدفق المعونات الإنسانية للمتأثرين.

إلى منظمات المجتمع المدني السودانية

توحيد وتكثيف الجهود المدنية المنادية بوقف الحرب، عبر الضغط لتحقيق وقف إطلاق نار وحماية المدنيين.
تكثيف الجهود لمحاربة خطاب الكراهية وتجييش المجتمعات المحلية.
تكثيف الجهود للتوثيق والكشف عن الإنتهاكات التي يقوم بها طرفي الحرب.